مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 02. بتاريخ 2021/04/01م

ISSN: 2708-4663 **DNNLD :2020-3/1128**

الراسمال الاجتماعي والمقاولة المغربية

خالد المكودي

جامعة محمد الخامس اكدال الرباط

khalid.elmekkoudi@gmail.com

الملخص بالعربية:

إن العديد من الباحثين السوسيولوجيين يعتبرون أن المقاولة كتنظيم لا يمكن تصورها بمعزل عن المحيط الذي تتشكل منه وتعيش داخله، هكذا فإن المقاولة بصفة عامة تواجه تحديا كبيرا، وهذا التحدي يضعها أمام مجموعة من الرهانات التي تجبرها على مواكبة التطور السريع الذي يعرفه الاقتصاد العالمي في إطار ظاهرة العولمة الذي أثر على العلاقات الإجتماعية بشكل كبير،هذا التطور السريع لا يترك أمام المقاولة أي خيار سوى ضرورة التكيف مع الواقع الجديد.

الكلمات المفتاحية: الراسمال الاجتماعي، المقاولة-التنظيم

CAPIATAL SOCIAL AND ENTREPRISE OF MOROCCO

KHALID ELMEKKOUDI

MOHAMED V UNIVESITY IN RABAT FACULTY OF LETTERS AND SCIENCES

khalid.elmekkoudi@gmail.com

Abstract:

SOCIAL CAPITAL IS KNOWN AS A NEW TERM IN SOCIAL SCIENCES,WE CAN SAY THAT MANY COCEPTS REPLACE IT OR USED IN THE SAME GOAL.MANY ENTERPRISES DEPEND ON IT TO SOLVE MANY SOCIAL PROBLEMES

Keywords: SOCIAL CAPITAL – ENTREPRISE - ORGANISATION

مقدمة

للمقاولة المغربية أسسا تاريخية وسوسيوثقافية قامت عليها للوصول إلى ما هي عليه الآن، وما نراه حاليا من إصلاحات اقتصادية متسارعة ما هي إلا أحد الخصائص البارزة التي تنم عن الحراك المقاولاتي المغربي الذي يتطور من حسن إلى أحسن خاصة مع بداية الألفية الثالثة. و حسب إيف لاكوسط إن

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

مغرب القرن التاسع عشر ما هو إلا امتداد واستمرار لمغرب القرنين الثالث عشر والرابع عشر، واللذين توفق ابن خلدون في تحليلهما بتدقيق وتفصيل[1] ، حيث نجد أن مغرب القرنين الثالث عشر والرابع عشر كان مجتمعا قبليا وكان نشاطه الاقتصادي يقتصر على الرعي وبعض الأشكال البدائية من النشاط الفلاحي، ونظرا إلى قلة الموارد الاقتصادية مقارنة بالحاجيات، فان القبائل كانت مرغمة على الدخول في سلسلة من الحروب لضبط وحماية المواقع المائية والمراعي الضرورية لعيشها و استمرارها.[2]

في هذه الفترة كانت طبقة التجار السائدة والمتحكمة في زمام الأمور، لكن هذه الأخيرة كان يلفها الالتباس والغموض على امتداد تاريخ المغرب وإلى غاية أواخر القرن التاسع عشر، حيث كان من الصعب التمييز بين التجار الذين يتخذون من التجارة وظيفتهم الأساس، والتجار الموسميين أو اللذين يزاوجون بين التجارة وأنشطة أخرى، كالقرويين الذين كانوا يبيعون منتجاتهم بأنفسهم، والتجار الذين كانوا يستثمرون أموالهم في الزراعة، والمخزن الذي كان يفرض تدخلاته بوصفه فاعلا اقتصاديا.

والحاصل أنه بسبب الطابع التقليدي العام للمجتمع وطبيعة التعليم العائلية، وتكريس الأدوار الاجتماعية، تبرز إلى السطح، في ظل إجماع فكري كهذا توجهات وآفاق معينة وثيقة الصلة بالموروث[3]، دون أن نغفل أن الحكام في الفترة الوسيطة لم يكن لهم الوعي الكافي بأهمية وقيمة هذه الفئة 'التجار' و الأدوار التي يمكن أن تلعبها ليس فقط في مجال تنشيط الحركة الاقتصادية بل يمكن استثمارها كذلك في مجال السياسة والثقافة، وخير دليل على هذا هو جعلهم لهذه الفئة كبقرة حلوب، خدمتها تتجلى في توفير السلع الكمالية التي تحتاجها الطبقة الحاكمة وتصريفها في حياة البذخ وعوائد الترف التي تميزت بها هذه الطبقة في تاريخ المغرب، فضلا عن ابتزازها كلما كانوا في حاجة إلى تمويل 'حركاتهم'[4] وعملياتهم العسكرية خاصة ما يسمى 'بالحركة' آنذاك.

---

[1] – أفاية نور الدين،ادريس الكراوي،النخبة الاقتصادية المغربية،دراسة حول الجيل الجديد من المقاولين،تر، ع الهادي الادريسي،جمعية البحث في التواصل ما بين الثقافات،طI،2011.

[2] نفس المرجع،21-22

[3] – امعمري لحبيب،المقاولة والثقافة،دكتوراه الدولة في علم الاجتماع،كلية الآداب ظهر المهلراز،2006-2007.

[4] –الحركة يقصد بها تلك الخرجات العسكرية التي كان يقوم بها السلطان لرد القبائل الثائرة و تركيعها،أي تلك التي تكون خارج سيطرته و كانت تعرف هذه القبائل بعدم تقديمها للمكوس و الزكاة.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

و في هذا الصدد نقف عند تعريف لاكوسط لهم حيث وصفهم بأنهم "لا يشكلون طبقة بورجوازية، و إنما يشكلون أرستقراطية تاجرة، وثيقة الارتباط بالأرستقراطية القبلية أو العسكرية "[5] .إذن ابتداء من القرن التاسع عشر بدأت تتغير الظروف والشروط التي اعتمدها ابن خلدون في تحليل مجتمع القرن الثالث عشر والرابع عشر، حيث ظهرت معطيات جديدة سواء على المستوى الداخلي حيث ظهرت تغيرات داخلية نتيجة الحراك الاجتماعي المرتبط بالعصبية القبلية كما سماها ابن خلدون أو تغيرات خارجية، حيث بدأت الإرهاصات الخفية والمضمرة التي تشير إلى بداية أفول الحضارة العربية الإسلامية وطرد المسلمون من الأندلس بسبب الهزائم المتتالية التي تلقوها.

نتيجة لهذه الأحداث اضطر معظم المسلمون أن يهاجروا إلى الضفة الأخرى مما ساهم في بزوغ ظواهر جديدة في دولة أبو مرين أنداك ألا وهي المغرب، من هذا المنطلق نريد أن نشير على أن الحديث على المقاولة المغربية له جذورا تاريخية وروحية مستمدة من الموروث. فعلى الرغم من أن حديثنا يركز بالأساس على نهاية القرن التاسع عشر إلى بداية الألفية الثالثة فإن ما هو ثقافي لازال إلى حد ما مرتبطا بالماضي أي الحضارة العربية الإسلامية التي سادت في القرن الثالث والرابع ميلادي.

1-سمات المقاولة المغربية

شكل نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين منعطفا حاسما في تاريخ المغرب حيث يمكن القول أن المغرب بدأ ينتقل من مرحلة والدخول في مرحلة جديدة تختلف كليا عن المراحل السابقة عليها، هذه المرحلة تتميز بالاحتكاك مع الدول الغربية عبر مجموعة من الاتفاقيات وأشهرها اتفاقية الجزيرة الخضراء سنة 1905 التي يجمع الباحثين والمهتمون بتاريخ المغرب بأنها تشكل منعطفا حاسما في مصير المغرب على جميع المستويات سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا. إن من بين الشروط الموضوعية التي أدت إلى هذه الاتفاقية هو أن المغرب قد مني بهزيمتين ثقيلتين وهما على التوالي أيسلي سنة 1844 وتطوان سنة 1860، ونتيجة لهذين الهزيمتين بدأ المغرب يتعرض لضغوط وإملاءات القوي على الضعيف والمنتصر على المنهزم، وظهرت هذه الشروط والإملاءات بشكل واضح في اتفاقية الجزيرة الخضراء التي جعلت المغرب منفتحا على الاقتصاد الأوروبي عنوة ورغما عنه نظرا للمصالح الاقتصادية الأوربية في المغرب.

[5] -بولقطيب الحسين،حفريات في تاريخ المغرب الوسيط،دراسة تاريخية،جذور للنشر،طI،2004.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ابتداء من هذا التاريخ كما يجمع العديد من المهتمين بدأت السلع والرساميل الأوروبية تغزو المغرب عبر مقاولاتها القوية وبامتيازات اقتصادية تفضيلية احتراما للشروط المبرمة في اتفاقية الجزيرة الخضراء، وبالتالي بدأ الاحتكاك بين الاقتصاد المغربي المتخلف المحاصر بمنظومة تقليدية والاقتصاد الأوروبي المتقدم بمقاولاته العصرية المنفتحة على اقتصاد السوق والمدعم بشكل قوي من طرف الدولة وذو التجربة القوية في هذا المجال.

بعد خضوع المغرب لعهد الحماية 1912 من طرف فرنسا واسبانيا لم يكتفي الأوروبيون بالسيطرة على ما هو اقتصادي ولكن تجاوز ذلك إلى ما هو سياسي وثقافي عبر السماح للأوروبيين بوضع مجموعة من المغاربة تحت حمايتهم مخترقين بذلك جميع البنود التي وقعوا عليها مع المغرب التي اعتبرت في معظمها إصلاحية وليست استعمارية لكن كل هذا كان ظاهريا، وما خفي كان أعظم، حيث كان هناك استغلال بشع لكل الموارد وبكل الطرق. وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن وضع المغرب تحت الحماية بقدر ما كانت له سلبيات كثيرة، لا ننكر بان إيجابيته تكمن في اكتشاف تخلف المغرب عبر الانفتاح على الآخر الأوروبي، والذي يسميه البعض بالصدمة التي ساهمت في وضع السؤال المحوري ليس فقط في تاريخ المغرب ولكن في تاريخ المجتمعات العربية جميعها ألا وهو لماذا تقدم الغرب و تخلف الشرق؟

للجواب على هذا السؤال الإشكالي إن صح التعبير بدأ المغرب منذ الاستقلال وإلى الآن في البحث على المخارج التي يمكن من خلالها نحت نموذج مجتمعي تنموي قادرعلى إخراج البلاد من الطريق المتعثر المملوء بالصعوبات والعراقيل ووضعها في الاتجاه الصحيح، لهذا بدأ يؤسس ويبني ثقافة مقاولاتية حقيقية عبر سن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحث وتساعد الشباب على ركوب رهان المقاولة، ولجأت الدولة الى التوعية في هذا المجال عبر القيام بمجموعة من الندوات والمؤتمرات لنشر الحس الوطني عند المقاولين وتحسيسهم بأنهم القلب النابض للاقتصاد الوطني إلى جانب مختلف الفاعلين الآخرين والعمل كذلك على خلق روح المقاولة القادرة على خلق الثروات ليس فقط المادية ولكن كذلك الثروات الرمزية.

العديد من المهتمين يعتبرون أن المقاولة كتنظيم لا يمكن تصورها بمعزل عن المحيط الذي تتشكل منه وتعيش داخله، هكذا فإن المقاولة بصفة عامة تواجه تحديا كبيرا، وهذا التحدي يضعها أمام مجموعة من الرهانات التي تجبرها على مواكبة التطور السريع الذي يعرفه الاقتصاد العالمي في إطار ظاهرة العولمة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الذي أثر على العلاقات الإجتماعية بشكل كبير، وهذا التطور السريع لا يترك أمام المقاولة أي خيار سوى ضرورة التكيف مع الواقع الجديد.

فالتحولات التي عرفها ويعرفها هذا العصر تلقي بضلالها ليس فقط على العلاقات الاقتصادية بين مختلف الفاعلين ولكن كذلك على طابع المنافسة الحادة بين المقاولات والأمم والتجمعات الاقتصادية الكبرى، فالمقاولات تعمل اليوم في ظروف تحتدم فيها المنافسة بشكل كبير وأصبحت هذه المنافسة عبارة عن صراع لا يرحم ولا مكان فيه إلا للأقوياء مما فرض على المقاولة أن تحدث تغييرات في تنظيمها وأساليب عملها حتى تجعل من نفسها مواكبة للركب العالمي.

يمكن القول إذن بأن تأهيل المقاولة المغربية كان هو الشعار المهيمن والخطة المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة وهذا يظهر بشكل واضح في الخطط والبرامج التنموية المتبعة مما أدى إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات من بينها اعتماد برامج التقويم الهيكلي من سنة 1983 إلى 1992 وانخراط المغرب في المنظمة العالمية للتجارة OMC والتوقيع على اتفاقيات التبادل الحر مع المجموعة الأوربية سنة 1996، في ما يعرف باتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوربي مما أدى الى حصول المغرب على الوضع المتقدم في منظومة الإتحاد الأوربي سنة 2008، كما أن المغرب قد دخل كذلك في مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع البلدان العربية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وأيضا الخيارات الإستراتيجية الوطنية والمبادرات الإصلاحية منذ حكومة التناوب سنة 1998.

دون أن نغفل بأن قبل هذه الإصلاحات اتخذ الحسن الثاني قرار مغربه المقاولات سنة 1973، والتي اعتبرت فرصة ضائعة حسب المتتبعون للاقتصاد المغربي وكان هذا القرار إيذانا بفشل السياسات الاقتصادية والإجتماعية التي انتهجت في ستينيات القرن العشرين والغاية التي كانت وراء إصدار هذا القرار هو محاولة خلق طبقة جديدة من المقاولين تكون قادرة على الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني عبر خلق مناصب شغل بالانفتاح على التشكيلات الاجتماعية المختلفة. إن هذا الانفتاح على الاقتصاد العالمي جعل المسؤولين المغاربة القيام بمجموعة من الإصلاحات والتدابير التي تصب في مسار واحد ألا وهو تحديث الاقتصاد الوطني ومن تم تحديث المقاولة المغربية، ونجاح المقاولة وازدهارها رهين بالاهتمام برأس المال الاجتماعي وهذا ما سنتحدث حوله في النقطة القادمة.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

2-الراس المال الاجتماعي ونشأة المقاولة في المغرب

يجمع أغلب المهتمون بالتنمية على أنه لا يمكن لأي بلد أن ينجح في الإقلاع التنموي إلا إذا اهتم بالعنصر البشري، لهذا ينبغي أن يكون الإنسان هدفا وغاية في نفس الوقت بالنسبة للفعل التنظيمي، يقول الدكتور لحبيب امعمري[6] في هذا الصدد إن " التحديث بمعناه الواسع لا يتفاعل مع الإنسان ككائن مسخر لخدمة أغراضه، بل على العكس من ذلك يقوم على أساس أن التحديث هو الذي ينبغي أن يكون مسخرا لأغراض الإنسان"[7]. فالإنسان إذن يعتبر مركز المقاولة كتنظيم، فهو المنطلق والأساس لأي عملية تنموية كانت أو تحديثية، وهو الذي ينشأ المقاولة، التي يكون هدفها الأول هو خدمة الإنسان، ولا وجود لأية مقاولة دون وجود عنصر بشري، فالعلاقة هي علاقة تمفصلية بينهما ووجودهما وجودا محايثا.

إن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعرف تداخلا بين مجموعة من المفاهيم التي لها نفس المعنى أو معنى قريب منها حيث نجد مفهوم رأس المال الثقافي الذي استعمله بيير بورديو والذي يعتبر من أكثر العلماء الذين أعطوا زخما إضافيا لمفهوم رأس المال بصفة عامة والتمايزات المترتبة عليه من خلال رأس المال الثقافي والرمزي وكذلك نجد رأس المال المعرفي ورأس المال السياسي، فالخاصية الأساسية لرأس المال الاجتماعي هو قدرته على التحول حيث يمكن تحويله إلى أشكال أخرى من رأس المال. فالأفراد يتمكنون من الحصول على رأس المال الاجتماعي عن طريق العضوية في شبكات العمل الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية ثم تحويله إلى أشكال أخرى من رأس المال لتحسين أو المحافظة على منصبهم في المجتمع(Colman, 1988.Bordieu, 1986).

وتجدر الإشارة إلى أنه مع تقدم العلم في مستويات عدة ' يأتي فيه مصطلح رأس المال الاجتماعي في عصر يعاد فيه ترتيب الأولويات البحثية والحياتية ويتوارى فيه كل ما هو اجتماعي حيث لا تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإقامة ' شركات اجتماعية '[8] بل إنها تعتمد غالبا على ما هو مادي

---

[6] -الدكتور لحبيب امعمري،استاذ جامعي بشعبة السوسيولوجيا،جامعة سيدس محمد بن عبد الله،كلية الاداب ظهر المهراز،فاس

[7] -الدكتور لحبيب امعمري،مرجع سابق.

[8] -هندي عثمان،رأس المال الاجتماعي،الاتجاهات النظرية و المنهجية الحديثة،دار الهدى للنشر و التوزيع،طI،2006.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

اقتصادي. لكن ما يمكن ملاحظته هو أن المجتمعات ذات الإقتصاد القوي تهتم كذلك بما هو اجتماعي لأنها تأخذ برأي العلماء المهتمون بالدراسات الإستراتيجية والذين يرون بأن المجتمعات التي لها مستوى رأس المال الاجتماعي مرتفع من المحتمل أن تحظى على المدى البعيد بنجاح اقتصادي وسيتم حكمها بشكل أفضل، وآمن وأنظف، وحتى أسعد، من تلك التي ينخفض فيها مستوى رأس المال الاجتماعي، دون أن ننسى بأن السعادة أصبحت من المقاييس المهمة التي يمكن أن نميز بها بين مستويات وترتيب الدول في السلم العالمي من التقدم.

إن هذا المنظور جاء نتيجة لما كان سائدا في القرن التاسع عشر، حيث كانت الثروة يتم استخدامها لإنتاج ثروة أكبر، ثم أضاف ماركس بعد ذلك بعدا تاريخيا لمفهوم رأس المال الإجتماعي عندما حلل تحول كل من العلاقات الاجتماعية والتكنولوجيا المرتبطة بتراكم رأس المال. فبالنسبة إليه كان رأس المال الإقتصادي شكل من أشكال القوة للسيطرة على وسائل الإنتاج، هكذا بدأ المهتمون باستخدام هذا المفهوم ليشيروا به إلى القدرة العامة على تعبئة ليس فقط الموارد الاقتصادية والسياسية ،لكن الموارد الاجتماعية والثقافية أيضا.

على الرغم من أننا على يقين تام نعرف على أن هناك من يخالف هذا الرأي بل هناك بعض الجوانب المشتركة في المعنى، فمع الاتفاق على أن رأس المال الاجتماعي مكون من شبكات عمل اجتماعية يمكن تنشيطها، هناك فهما ضمنيا لرأس المال الاجتماعي سيكون مفيدا في تحسين بعض الملامح الأخرى، كالتعليم، والضمان الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، والبروز السياسي، حيث نجد انه عندما يضيع رأس المال الاجتماعي لأي سبب يؤدي مباشرة الى اختفاء الدخل القادم منه. ولرأس المال الاجتماعي عدة أشكال يمكن أن تظهر كغرس القيمة value introjection حسب سان سنت برتس Sensentbrenner protes وهو مفهوم يعكس أفكار كل من دوركايم وفيبر، فالأول يثير فكرة النظام الأخلاقي الذي يحدد التعاملات الاقتصادية، بينما يشير الثاني بكتابته عن المهنة الى الإحساس بالواجب والالتزام الذي يشعر به الفرد نحو نشاطه المهني. وكذلك يتخذ شكل صفقات التبادل reciprocity transactions لدى زمل Simmel، ومنظري التبادل الذين يؤكدون على الطبيعة النفعية للتعاملات الاجتماعية،فعلى الرغم من أن هذه الصفقات قد تؤدي إلى ظروف اقتصادية حسنة، فإن هذه العلاقات هامة أيضا لزيادة الوضع الاجتماعي، بصرف النظر عن البعد الاقتصادي.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

و يعد وصف ماركس وانجلز الطبقة لذاتها Class for itself أو الوعي الطبقي Class Consciousness كذلك شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي[9]. أما الاستخدام المعاصر لهذا المفهوم فهو يتعلق بثلاث رواد أولهم بيير بورديو الذي يركز على طرق الحفاظ على الراس مال الاجتماعي، أو تغيير موقع الفرد في البناء الطبقي، ويلاحظ أن إيجاد رأس المال الاجتماعي يعتمد على المشاركة في مجموعة اجتماعية، يكون أعضاؤها وممثلوها روابط مجموعة من خلال تبادل الأشياء والرموز. كما استخدم مفهوم الهابتوس Habitus الذي يشير إلى الاتجاهات، ووجهات النظر، والنزعات التي يتقاسمها أفراد نفس الطبقة، وحسب بورديو دائما فهناك رأس مال اقتصادي وثقافي واجتماعي ورمزي، وهذه الأشكال قابلة للتغير لتلائم النشاط الاجتماعي ويمكن أن يتحول شكل راس المال الى شكل آخر طبقا للقواعد المعمول بها في مجال معين، أما جيمس كولمان فهو يرى بأن هناك ارتباط ضمني بين العقلية الاقتصادية ورأس المال البشري، في حين يربط بوتنام بينه وبين المسؤولية المدنية.[10].

إن رأس المال الاجتماعي يحدد القدرة المستقبلية للفرد على أن يعبئ ليس فقط رأس ماله الثقافي الخاص به ولكن الخاص بالآخرين أيضا. وأصبح يعرف في علم الاجتماع على أنه مجموع المعلومات والتقنيات وأنماط تبادل الامتيازات الملازمة للشبكة الاجتماعية للفرد والجماعة، فهو قوة دافعة لمجموع من القضايا المعاصرة التي تتضمن الأداء الدراسي للأفراد والمقومات المعرفية والديمقراطية والسياسية، يمكن القول بأنه مجموع الموارد الفعلية، والمحتملة، والمرتبطة بامتلاك شبكة قوية من العلاقات المنظمة وعلاقة المعرفة المتبادلة، والتقدير بين الأفراد يعطي العضوية في جماعة الفرد حق التمتع بما للجماعة من مكانة ومنزلة، وشبكة المكاسب الفردية والجماعية.

3-الرأسمال الاجتماعي والتنمية

إن العديد من المهتمين في مجال التنمية يربطون بين رأس المال الاجتماعي والتنمية، مما يعني أن هناك علاقة وطيدة بينهما، وكما لا يخفى على أحد على أن النظرة إلى رأس المال الاجتماعي والتنمية قد تطورت بشكل كبير مند الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ولتأكيد هذا المعطى تزايد اهتمام

[9] – د.ر.بودون و ف.بوريكو،المعجم النقدي لعلم الاجتماع،تر.،الدكتور سليم حداد،المؤسسة الجامعية،ط1، 1986.

[10] – نفس المرجع السابق.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

البنك الدولي بدراسة رأس المال الاجتماعي في العشر سنوات الأخيرة، لأن بواسطته يمكن معرفة وتفسير تفاوت الأداء الاقتصادي رغم تساوي مدخلات رأس المال المادي ورأس المال البشري من بلد لأخر. بل من إقليم الى آخر في نفس البلد ومن حي الى آخر في نفس المدينة. بل إن رأس المال الاجتماعي هذا هو الذي يفسر تفاوت معدلات الانحراف والجريمة والتفكك من بلد الى آخر، ويشير البعض الى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون هو المفهوم الحاكم في بلورة رسالة وأهداف الجهاز الاجتماعي للدولة. فإذا كان رأس المال المادي يعني قاعدة الموارد الطبيعية، وإذا كان رأس المال البشري يعني قاعدة البشر الأصحاء والمتعلمين، فإن رأس المال الاجتماعي يعني شبكة الجماعات والمنظمات الإنسانية القائمة على التفاعل المباشر والثقة المتبادلة، والتعاون والتكافل، لتحقيق مصلحة أو خدمة قضية، أو التعبير عن مشاعر مشتركة.

فالنظرة لمفهوم القدرات البشرية قد تغيرت ولم تبق محصورة في ما تشمله الشخصية، بل توسعت لتشمل أيضا القدرات الاجتماعية والنظم التي تنبني عليها وتشتغل بها، وهذا ما يطلق عليه ' قدرات رأس المال الاجتماعي '، فالتنمية كيف ما كانت لابد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار الإنسان في جوهره على اعتبار أنه هو الذي يؤسسها لتنطلق منه وتتجه إليه، لهذا نجد أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى النظام المؤسسي والعلاقات والعادات والتقاليد التي تؤثر على كافة الجوانب في المجتمع، كل هذا يكون له تأثير على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والتي بدورها لها علاقة مباشرة بالتنمية واستمرارها. إذن يمكن القول على أن أصول مفهوم رأس المال الاجتماعي قد تكون آتية من مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع، لكنها اكتسبت حياة جديدة ونبتت في تربة جديدة كذلك ألا وهي مجال التنمية، حيث ارتبط هذا المفهوم بمفردات جديدة تنتمي الى عالم التنمية حسب بول كالسبر.

اذن

يرتبط رأس المال الاجتماعي ايجابيا بالفاعلية والنتائج التوزيعية، ويسهل نقل المعرفة وبالتالي الثقة ويقلل فشل السوق في تلقى المعلومات ومن خلال المعايير والقواعد يمكن لرأس المال الاجتماعي الدخول إلى دائرة المنتج الاقتصادي وفي هذا الصدد إننا بطبيعة الحال نتكلم في مجال التنمية عبر المقاولة. يصعب على الباحثين في مجال التنمية والتي من بين أسسها نجد رأس المال الاجتماعي أن يضعوا قياسا أو مصدرا محددا لرأس المال الاجتماعي حيث ترى أغلبيتهم أن العضوية في شبكة العلاقات والمشاركة في صناعة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

القرار والتفاعل الاجتماعي الايجابي بين الأفراد تعتبر من بين المقاييس المفضلة لإدراك ومعرفة شدة أثر رأس المال الاجتماعي في ما هو تنموي.

هكذا تتباين محددات القياس حسب كل باحث وحسب كل دراسة، أي أن رأس المال الاجتماعي يظل صعبا إن لم يكن مستحيلا قياسه بصورة مباشرة ولا زال البحث مستمرا حتى الآن عن مؤشر أفضل، حيث نجد أن هناك القليل من الاهتمام بعلاقات النوع والأسرة كمصدر أساسي لرأس المال الاجتماعي على الرغم من أننا نجد شبكات العلاقات وأنظمة الثقة تعتبر استراتيجيات تحقق نتائج أفضل لحياة الفقراء وإدماجهم بشكل قوي في مجال التنمية دون أن نغفل اختلاف الرؤى التي نجدها في أمريكا وأوربا حيث يتم في الأولى بحث رأس المال الاجتماعي من منظور فردي بمعنى ما يكسبه الفرد من المساهمة في المجتمع، و على النقيض من ذلك في الثانية يوجد إحساس بالالتزام بالفائدة العامة بمعنى مسؤولية الفرد في أن يعمل بصورة تعاونية.

و مما يستدعي الانتباه هو دخول مؤسسات التنمية على الخط لاهتمامها الكبير برأس المال الاجتماعي وهذه مسألة أخرى تستدعي التحليل والدراسة نظرا لاعتباره عصى سحرية لتقليل مستويات الفقر والمساهمة في التنمية، إذن وكما سبق وأن أوضحنا فمفهوم رأس المال الاجتماعي برز بشكل قوي في مناقشات التنمية وقد تناوله العديد من الدارسون والممارسون في مجال التنمية وأصبحا مفهومان متلازمان.

على الرغم مما أشرنا إليه أعلاه فان رأس المال الاجتماعي قد اكتسب قبولا واسعا كمدخل نظري هام يساعد في فهم وتنبؤ معايير العلاقات الاجتماعية المتضمنة في البنى الاجتماعية في المجتمعات، وتكمن هذه الأنماط في العلاقات الاجتماعية المتداخلة للأفراد في تنسيق الفعل لتحقيق الأفعال المرغوبة. وهناك خاصية داخلية لرأس المال الاجتماعي تتمثل في كونه علاقاتي، في حين أن رأس المال الاقتصادي نجده في البنوك أما رأس المال البشري يكون في رؤوس الأفراد. إن رأس المال الاجتماعي لابد أن يربط الفرد بالآخرين، وهؤلاء الآخرين وليس هو المصدر الحقيقي لما يميزه أو يميزها حسب بورتس، أي أن رأس المال الاجتماعي يوجد فقط عندما يكون مشتركا مع غيره من صور رأس المال الأخرى، ومن ركائز رأس المال الاجتماعي نجد التعليم، الذي سنتحث عنه في النقطة الموالية.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

4-التعليم كرأسمال الاجتماعي

لا أحد ينكر على أن عالم اليوم يتميز بالمقدرة الفكرية العالية والاعتماد على تكوين الافراد وتطبيق النتائج التي يتوصل اليها العلم مما يؤثر في فعالية الانتاج بصورة قطعية وفعالة ولذلك فإن توسيع المعرفة الانسانية تعتبر الاداة الرئيسية لزيادة القوى المنتجة. وتهدف التربية الى تأمين مستوى ثقافي عام ووضع أساس المعرفة الخاصة التي لاغنى عنها للقيام بالعمل[11]. لهذا يمكن اعتبار التعليم بصفة عامة هو القاعدة الأساس الذي ترتكز عليها عملية تطوير القوى العاملة وتكوين المهارات، حيث نجد أن التعليم أصبح في الوقت الحاضر ضرورة ملحة تتطلبها طبيعة الحياة المعاصرة التي تتميز بالتطور العلمي والتكنولوجي وازدياد استخدام الوسائل الفنية الحديثة في الإنتاج والخدمات. ومن تم فالحصول على الحد الأدنى من التعليم لكافة الأفراد في المجتمع ضرورية ومفيدة للمقاولة.

ومن الملاحظ جدا هو أن هناك زيادة كبيرة في نسبة التعليم وهذا راجع بالأساس الى إلزامية التعليم الابتدائي وتشجيعه، لكن هل استطاع التعليم رغم هذه الزيادة أن يساهم في تحقيق التطور الكمي والنوعي في الرفع من اليد العاملة التي تكتسب الحد الأدنى من المهارة بالمقاولة؟ هذا السؤال سنحاول الإجابة عليه في القسم التطبيقي وبالضبط في النقطة الثالثة من العوائق الخارجية.

ان التعليم حسب مجموعة من المواثيق الدولية يعتبر حق أساسي للأفراد وشرط ضروري لتنمية المجتمعات وهذا الحق لاغنى عنة اذ يعتبر المدخل الأساسي لإعمال باقي حقوق الإنسان الأخرى، كما يروم الى ترسيخ الاحساس لدى كل فرد بسمو كرامة الشخص الانساني، ودوره الفعال في بناء مجتمع حر قائم على التفاهم والتسامح كما تنص على ذلك المادة 26 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن أهميته كما يشير الى ذلك التعليق العام رقم 13 الذي أصدرته اللجنة الأممية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية حول الحق في التعليم، تكمن في أنه حق تمكيني، اذ يعتبر الأداة الرئيسية للقضاء على التهميش و الفقر و اشاعة قيم العقل و التفكير الحر.

فالوعي بأهمية التعليم هو الذي ساهم في تطور برامجه في العقدين الأخيرين وجعل كل الأقطار النامية تعتمد عليه كقاطرة للتنمية حيث بدونه لا يمكن لنا الحديث عن التنمية، وفي هذا السياق جاء

[11]-دراسات عربية،مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية،العدد،10 السنة السادسة عشرة،آب،اغسطس،1980.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين حيث استفاق المغرب مصدوما على مشارف نهاية العشرية المقررة لانجاز 'الميثاق الوطني للتربية والتكوين 'حينما أصدر البنك الدولي في فبراير 2008 تقريره بشأن اصلاح التعليم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فالحصيلة كانت جد سيئة اذ وضع هذا التقرير المغرب في مرتبة متأخرة بالمقارنة مع هذه الدول المتأخرة أصلا في منظومتها التعليمية، وجاء المغرب متأخرا حتى عن غزة التي تعيش حصارا طويلا.

لقد أوضح التقرير فشل سياسة التمدرس في المغرب واخفاقه في الرفع من نسبتها، وأظهر التقرير ارتفاعا حادا في نسبة الهذر المدرسي في التعليم الابتدائي، واعتمد التقييم مؤشرات تعميم التعليم، والمساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم، ومسألة الكفاءة والجودة، وهي المؤشرات عينها التي وضعها الميثاق الوطني للتربية والتكوين لقياس مدى تحقيق الأهداف المرسومة فيه.

وما يمكن أن نلاحظه في جل الأقطار النامية ومن بينها المغرب – وعلى الرغم من وجود تقدم ملحوظ سواء على المستوى الكيفي أي تطور البرامج أو على المستوى الكمي حيث قاربت نسبة التمدرس حوالي 94 في المائة – هو ان فرص التعليم ليست متاحة للكل نظرا للفروقات المجالية بين القرية والمدينة، ونفس الشيء بالنسبة للذكور والإناث حيث نجد نسبة الاناث المتعلمات أدنى من نسبة الرجال المتعلمين في أغلب الدول النامية، اضافة الى ذلك نجد في الدول النامية انتشار التعليم العام الذي يتميز بما هو نظري وهناك نقص في التعليم المهني كما أننا نجد أن مضامينه وتخصصاته غير قادرة على تلبية احتياجات خطط التنمية.[12]

انطلاقا مما سبق نجد بالنسبة لحالة التعليم في المغرب أن هناك اتفاق بين التقارير الوطنية والتقارير الدولية التي تعطي صورة قاتمة لأوضاع التعليم ببلدنا في الوقت الراهن وإن استمرت مستقبلا ستكون كارثة لا محالة، فبالنسبة للتقييم الوطني نجد أن التقرير الرسمي لحصيلتنا التعليمية خلال السنوات الثمانية لإعمال الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وللإشارة فقط فهو أول تقرير يصدر من طرف المجلس الأعلى للتعليم سنة 2008 الذي تميز بالجرأة حيث كشف عن الحقائق المهولة التي تعيشها منظومتنا التعليمية التربوية. لقد

[12] –علي الحسيني عبد المنعم،أهمية التعليم في إيجاد القوى العاملة اللازمة لعملية التصنيع و التنمية في الأقطار النامية،في دراسات عربية،مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية،العدد12،السنة الرابعة و العشرين،تشرين الأول،أكتوبر1988.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

سجل هذا التقرير ارتفاع نسبة الهذر المدرسي، ففي سنة 2007 وحدها تم احصاء 400000 تلميذا غادروا المدرسة الابتدائية دون مؤهلات، وسجل أيضا ارتفاع نسبة الأمية ومحدودية التعليم الأولي، وانخفاض جودة التعلمات الأساسية كالقراءة والحساب والتحكم اللغوي، بالإضافة الى محدودية ملائمة مؤهلات الخريجين لمتطلبات سوق الشغل.

إذن، وعلى هذا الأساس تم الاعتراف بوجود اختلالات هيكلية تتطلب مسار جديد وإعادة النظر في الإصلاح الذي انطلق منذ سنة 2000 ولم يحقق الأهداف المرجوة. وفي هذا الاطار جاء البرنامج الإستعجالي لثلاث سنوات كمحاولة اصلاح الإصلاح واعادة ترتيب الأولويات. واعتمد هذا البرنامج على أربع مجالات ألا وهي:1- التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم الى تمام 15 سنة من العمر.2- تحفيز المبادرة والامتياز في المجال التعليمي.3- معالجة الإشكالات الأفقية.4- وتوفير الموارد اللازمة للنجاح. ونحن قد تجاوزنا نهاية المدة المخصصة للبرنامج الاستعجالي (2009-2012) يتضح جليا أنه فشل في تحقيق الأهداف التي وضعت له ومن أهمها المجالات الأربع المذكورة أعلاه وبصفة خاصة لم يتم تحقيق الزامية التعليم للأطفال الى تمام 15 سنة مع ارتفاع نسبة الهذر المدرسي وان وزير التربية والتعليم العالي أعلن عن فشله في مناسبات عديدة. رغم كل هذا لا يمكن تبخيص ما تم تحقيقه من انجازات على الرغم من أنها لم ترقى للإمكانيات المرصودة للبرنامج.

وباختصار فإن واقع التعليم في معظم الأقطار النامية يشكو من الأمية وهذا هو أكبر تحد بالنسبة لهذه الدول لأنها تعتبر من المعيقات الرئيسية التي تحول دون تكوين الأفراد وتزويدهم بالقدرات والامكانات الضرورية للمساهمة في التنمية، لان الأمية في المجتمعات المعاصرة أصبحت غير مقبولة وتعتبر إحدى المعوقات الرئيسية التي تقف بوجه التنمية وعملية محوها قد يرفع من الإنتاجية ويؤدي الى تغيير العلاقات والقيم الاجتماعية، كما أنه قد يبدل الكثير من الملامح السلوكية للإنسان، وكل ذلك يمكن أن يقود الى زيادة معدلات التنمية في المجتمع.[13]

[13] – جاسم محمد علاء الدين،محو الأمية،في،مجلة العلوم الإجتماعية،بحوث المؤتمر الأول للاجتماعيين العرب حول الأسس الإجتماعية للتنمية في الوطن العربي،القسم الأول،العدد 5،1981،ص184-185.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

5-دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أي مجتمع يراهن على التنمية بصفة عامة لابد له من أن يعتمد على التربية والتعليم ليرفع من مستوى التدريب المهني بشكل يتلاءم مع التقدم المتواصل للعلوم والتقنية ولرفع من نسبة اليد العاملة المؤهلة بشكل يتلاءم مع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتربية بهذا المعنى تعني مخزون المعرفة والمهارات الانسانية التي تعتبر أساس الحياة في المجتمع وفي كل نوع من العمل الذي ينتج السلع والخدمات، ومخزون المعرفة والمهارات هذا يعتبر ويعامل كرأسمال إنساني يمكن مقارنته مع رأس المال المادي الذي يتألف من مخزون السلع التي يبنى عليها الانتاج[14].

فالتربية تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ تحقق وظيفتين اساسيتين تتجلى الاولى في إعطاء المستوى الثقافي شكله الذي يتوافق مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتتجلى الثانية في خلق الكفاءات المهنية المختلفة التي توافق التطور العلمي والتقني. استنادا الى مجموعة من الابحاث نستنتج على أن هناك تداخل وتكامل بين التربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث نجد أن التربية تساهم في انتاج اليد العاملة الماهرة التي توافق احتياجات النمو الاقتصادي والتربية كذلك هي السعة الفكرية والجسدية لكل فرد لإشباع متطلباته الذهنية ولتهيئته ليصبح مواطنا صالحا في مجتمعه له حقوق وعليه واجبات.

ان العديد من الباحثين في هذا المجال يعتبرون أن هناك رابط قوي بين النمو الاقتصادي والتربية على اعتبار أن النمو الاقتصادي ينتج الوسائل المالية والمادية الضرورية لتنمية التربية، لهذا في كثير من الأحيان يعتبر النمو الاقتصادي العامل الأول وتأتي تنمية التربية كعامل ثان. وما يؤكد هذه العلاقة هو أن مستوى معين من النمو الاقتصادي يتضمن بالأصل حدا معينا من التربية كأحد مركباته ومكوناته الاساسية، وتنمية التربية تعتبر شرطا مبدئيا للنمو الاقتصادي حيث نجد أنه قبل البدء بالإنتاج يجب أن تكون اليد العاملة الماهرة و التجهيزات متوفرة.

نستنتج مما سبق أن هناك تبادل الأدوار بين النمو الاقتصادي وتنمية التربية حيث نجد أنه اذا كان التخطيط التربوي ممكنا عن طريق النمو الاقتصادي فتنمية التربية أصبحت عاملا من عوامل الانتاج

[14] F.Perroux,trois utiles pour le sous-développement,I.S.P.A.Paris1949.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الرئيسية كما أنها أصبحت شرطا من شروط النمو الاقتصادي. فهما يسيران في خط متواز ووجود كل واحد منهما يتوقف على وجود الاخر بجانبه وكل واحد منهما ينمو ويتطور بمساعدة الاخر.

وللوصول الى نتائج محمودة انطلاقا مما سبق ينبغي وضع مسبقا أهداف التربية أو ما يسمى بالتخطيط التربوي والذي غالبا ما يأخذ في الحسبان مجموعة من العوامل أهمها الطلب على اليد العاملة الماهرة لاقتصاد ينمو، وكذلك يجب مراعاة والأخذ بعين الاعتبار التطور السياسي والاجتماعي للأمة. وحسب أحمد منير نجار ان طرق وضع أهداف التربية يمكن تصنيفها من حيث المبدأ الى ثلاث مجموعات رئيسيه، فالمجموعة الاولى تتكون من طرق تحاول اكتشاف طلب المستقبل على اليد العاملة الماهرة للاقتصاد الذي ينمو والتي منها يمكن أن يشتق طلب المستقبل على تنمية النظام التربوي، وتسمى عادة هذه الطريقة بطريق اليد العاملة أو طريق متطلبات اليد العاملة، أما المجموعة الثانية فهي طرق تحاول اكتشاف طلب المستقبل لتنمية التربية والتي تتقرر بالتطور السياسي والاجتماعي وتدعى هذه المجموعة من الطرق بطريق الطلب الاجتماعي أو الطريق الثقافي. أما المجموعة الثالثة فهي طرق تحاول اكتشاف طلب المستقبل على امكانيات تنمية التربية وتبتدئ من تحليل دور وموقف التربية في مجمل التنمية الاقتصادية.

فتنمية التربية إذن ليست فقط عامل نمو اقتصادي، بل هي أيضا جزء متكامل من التطور الثقافي والاجتماعي والسياسي ولذلك فان الطرق التي اعتمدت الاهداف التربوية لتؤمن متطلبات اليد العاملة للتنمية الاقتصادية يجب أن تلتحق بها طرق أخرى. ولذلك يرى البعض أنه يجب أثناء التخطيط التربوي أن يؤخذ في الحسبان مجموع العوامل الاخرى التي يمكن تسميتها بشكل عام بالتطور السياسي والاجتماعي ويمكن التعبير عنها كذلك باتجاهات الماضي في تطور التربية والتطورات الديموغرافية في المستقبل، والأهداف السياسية والاجتماعية كمحو الأمية ومحاربة الهذر المدرسي، والقيام بمقارنة المستوى الحالي للتطور التربوي بين دول أخرى ومحاولة تطوير المناهج المعتمدة.

إن كلا طرفي العلاقة بين تنمية التربية والتنمية الاقتصادية يجب بحثها وتحريها بإمعان، فمن ناحية بحث الطلب على تنمية التربية في مستوى معين من النمو الاقتصادي، ومن الناحية الأخرى بحث امكانيات تنمية التربية التي خلقها النمو الاقتصادي.

ان مستوى معين من التنمية الاقتصادية يفترض أن نجد مستوى مماثلا محددا من التنمية التربوية، أو بعبارة أخرى يوجد تناسب قطعي وحتمي بين التربية والانتاج بكافة أشكاله يماثل ويشابه العلاقة بين

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

انتاج السلع الاستثمارية وانتاج السلع الاستهلاكية مثلا، والابحاث العديدة والخبرة العملية في هذا المجال تؤيد لا مجال للشك هذا الافتراض.

إن التخطيط التربوي كما يتضح مما سبق ليس عملية سهلة المنال، فلبلوغ أهدافه لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل، وبما أن المخطط وواضع السياسة ومتخذ القرار يواجه بحقيقة هي ضرورة العمل الفوري، لذلك فان التخطيط التربوي من حيث المبدأ ليس إلا عملية تقريب متتالية من الحلول المثالية.

بما أن التربية تخدم أكثر الحاجات الاقتصادية في غالب الاحيان، فإن عدد المتخرجين المطلوب يجب أن يزداد ليس فقط لسد الخصاص المطلوب من اليد العاملة الماهرة بل أيضا لسد حاجة الطلب في المستقبل من أجل تنمية التربية التي تقررها الأهداف السياسية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال الالزام المدرسي حتى سن 15، والقضاء على الأمية، والزيادة في التعليم الابتدائي نتيجة لزيادة عدد السكان. كل هذا يتطلب عدد اضافي من المؤطرين والأساتدة وبالتالي ادخالهم في العدد الاجمالي للخريجين.

من هذا المنطلق جاء التركيز على أهمية التعليم كوسيلة أساسية لإعداد وتطوير الموارد البشرية، لان وجود نظام تعليمي هش أو يعاني من مجموعة من الأعطاب يعني ذلك مواجهة مشكلة كبيرة يصعب علاجها وقد يؤدي ذلك الى عدم الحصول على الأعداد الكافية من القوى العاملة التي تتميز بالكفاءة والمدربة أحسن تدريب، ومن تم يكون من المستحيل كذلك تحقيق الأهداف المنشودة لعملية التنمية الشاملة بوجه عام وقد يضر ذلك بعملية التطور الصناعي بوجه خاص.

وعلى هذا الأساس فعملية التصنيع والنمو الصناعي الذي تتحكم فيه المقاولة يعتبر جزءا لا يتجزأ من العملية التنموية ذات الاطار العام التي تعتمدها الدولة. هكذا يمكن القول بأن صعوبة المقاولة المغربية تتجلى نظريا في الحصول على اليد العاملة الماهرة لأن قيام المشاريع الصناعية وتطورها على نطاق واسع يستوجب توفر ليس فقط العدد المناسب من القوى العاملة بل يستوجب أيضا الحصول على المهارات والاختصاصات الضرورية لعملية التطور الصناعي.

وحسب مجموعة من الباحثين في هذا المجال يروا على أن لابد من الاهتمام بالموارد البشرية لأن أي قطاع أو مشروع يحتاج الى ثلاثة أمور أساسية ألا وهي: أولا هو تحديد الاحتياجات من العناصر البشرية كما ونوعا خلال مدة زمنية محدودة وهذا الأمر يمثل تحديدا الطلب على القوى العاملة، وثانيا هو ضمان

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وجود هذه العناصر البشرية في وقت الحاجة إليها وهذا الأمر يمثل عرض القوى العاملة، وثالثا هو قدرة المشروع أو القطاع على بقاء واستمرارية العناصر البشرية التي أثبتت قدرتها العلمية والفنية في الانتاج، وكل هذه الجوانب لها علاقة بتعليم وتدريب القوى العاملة من أجل إيجادها عند الحاجة اليها وتطويرها ورفع كفاءتها وجعلها أكثر فعالية لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ينعكس في كثير من جوانب التخطيط وقطاعاته ومن بينها القطاع الصناعي.

خاتمة:

خلاصة القول إن التربية يجب أن تكون مجانية وفي جميع المستويات لكي لا تضيع امكانيات الأجيال القادمة الذين ينتمون الى أسر ذات الدخل المحدود والمنخفض على المجتمع الذي هو في حاجة ماسة إليها مستقبلا، كما يجب إلغاء الحواجز الاجتماعية والامتيازات في مختلف أشكالها ووجوهها. وعلى النظام التربوي تجنب الطرق المسدودة وفتح الطريق أمام خريجي المدارس للانتقال من مرحلة مدرسية الى مرحلة أعلى منها والأخذ بعين الاعتبار كيف ستكون عليه المهن في المستقبل نظرا لتغير التكنولوجي وتسارع وتيرته بشكل كبير. ويحبذ وجود مرونة في العامل البشري اعتمادا على المناهج التي تهيئ اساسا نظريا سليما للعمل مع تقديم أكبر قدر ممكن من التدريب والممارسة المطلوبة في العمل.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الهوامش:

1- امعمري لحبيب،المقاولة والثقافة،دكتوراه الدولة في علم الاجتماع،كلية الآداب ظهر المهلراز،2006-2007. ----

2-بولقطيب الحسين،حفريات في تاريخ المغرب الوسيط،دراسة تاريخية،جذور للنشر،طI،2004

3- جاسم محمد علاء الدين،محو الأمية،في،مجلة العلوم الإجتماعية،بحوث المؤتمر الأول للاجتماعيين العرب حول الأسس الإجتماعية للتنمية في الوطن العربي،القسم الأول،العدد 1981،5،ص184-185.

4- علي الحسيني عبد المنعم،أهمية التعليم في إيجاد القوى العاملة اللازمة لعملية التصنيع و التنمية في الأقطار النامية،في دراسات عربية،مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية،العدد12،السنة الرابعة و العشرين،تشرين دراسات عربية،مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية،العدد،10 السنة السادسة عشرة،آب،اغسطس،1980. الأول،أكتوبر1988.

5- دراسات عربية،مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية،العدد،10 السنة السادسة عشرة،آب،اغسطس،1980.

6-د.ر.بودون وف.بوريكو،المعجم النقدي لعلم الاجتماع،تر.،الدكتور سليم حداد،المؤسسة الجامعية،ط1، 1986.

7-هندي عثمان،رأس المال الاجتماعي،الاتجاهات النظرية و المنهجية الحديثة،دار الهدى للنشر والتوزيع،طI،2006بولقطيب الحسين،حفريات في تاريخ المغرب الوسيط،دراسة تاريخية،جذور للنشر،طI،2004

8- F.Perroux,trois utiles pour le sous-développement,I.S.P.A.Paris1949